كلمة ونص

ميشيل خياط

الخبز: الازدحام الموجع

استنادا إلى وقائع فرن المزة الآلي في دمشق، فلقد شهد منذ شهر تقريباً ازدحاماً مفاجئاً في مشهد مغاير لحاله خلال العامين الماضيين.

وازداد الازدحام حدة في الآونة الأخيرة، على الرغم من زيادة سعر الربطة غير المدعومة إلى ثلاثة آلاف ليرة.!

ولفت انتباهي خبر منذ أسبوعين تحدث عن تفقد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك ومحافظ ريف دمشق لحال الخبز في مدينة جرمانا بريف دمشق وهي الملاصقة لدمشق، وتعاني منذ فترة طويلة ازدحاماً هائلاً على الخبز وتعنت المعتمدين ومزاجيتهم، فمنهم من يغلق دكانه يوم الخميس- مثلاً- ما يحرم صاحب البطاقة من حصته يوم الخميس.

وهناك كثر يبيعون الخبز في الليل!!

والازدحام هائل على الفرن الحكومي والفرن الاحتياطي. وما من شك فإن الزيادة بوزنها الجديد هي محصلة لزيادة حادة في الازدحام والمعاناة، وقد نجم عنها التوجيه باتخاذ أقسى الإجراءات العقابية للمتقاعسين والمتلاعبين، وبذل أقسى الجهود لتخفيف الازدحام وتقليص تداعياته السلبية.

ولكن من دون جدوى للأسف الشديد، ولعل السر كامن في الرهان على المعتمدين، فهم في واد وفقراء الوطن الشغوفون برغيف للعيش في واد آخر.

إن السعي وراء الربح لدى المعتمدين بطرق ملتوية من جهة، وضعف القدرة الإنتاجية للفرنين الأساسيين في جرمانا، هما سر الازدحام المزمن.

أيعقل إغماض العين عن التضخم السكاني في تلك المدينة بسبب الحرب والنزوح إليها. كانت مليون نسمة فغدت مليونين ونصف المليون وهذا يعني أنها بحاجة إلى أربعة أفران كبرى.

في العام ١٩٧٥، توجهت وزارة التموين نحو بناء الأفران الآلية، وتصنيع خطوط إنتاجها محلياً في محاكاة للأجنبية، واستطاعت في عامين بناء مصانع للخبز في جميع المحافظات السورية. فما بالنا الآن نعجز عن بناء مصنع جديد للخبز لمدينة كبرى مثل جرمانا..؟

يذهب وزير ويأتي وزير وتتكرر الزيارات التفقدية من دون جدوى ولكأنه هروب من الحل الجذري، الذي أطالب به بالحاح، ولعل كلمة مصنع أكبر من واقع مصانع الخبز التي بنيت بهياكل الألمنيوم، وهي أقرب إلى -الهنغارات-.

ثم أيعقل ألا يدرك من يدلون بأحاديث بصفتهم خبراء، أن الخبز حياة وأنه في حياة الفقراء (ونعني به الخبز المدعم)، هواء ...!!

حدث لغط كبير شوّش على مأثرة الخبز في سورية، الصامدة رغم الحرب والحصار والأزمة الاقتصادية الطاحنة ومن يضغطون نحو حلول البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فمنهم من أوحى وكأن الدعم سيلغى بدليل أن رقمه لم يرد في مشروع موازنة ٢٠٢٤، وتم الاقتصار على ذكر دعم الخميرة بـ١٠٣ مليارات. علماً أن دعم الخبز هو ٦٠٠٠ مليار ليرة سورية في موازنة ٢٠٢٣. وقد اتضح الآن السبب بعد زيادة سعر الخبز غير المدعوم، مع التأكيد على الإبقاء على سعر ربطة الخبز المدعوم ٢٠٠ ليرة سورية، وهذا الإبقاء جزء من الصمود الوطني والنصر السوري.

ومن ذاك التشويش أيضاً، محاولة بعضهم الاصطياد في الماء العكر والتلويح بالحرب في أوكرانيا وتأثيرها في صادرات القمح العالمية، متجاهلين الاتفاقيات الإستراتيجية مع الحليف الروسي الصديق، التي عقدت في دمشق أو تمت مراجعتها في موسكو وقد أثمرت عن تأمين ١,٤ مليون طن قمح من جمهورية روسيا الاتحادية، وهذا الرقم إذا ما أضفنا إليه أن المؤسسة العامة للحبوب تسوقت في هذه السنة ٧٦٠ ألف طن قمح من المنتجين السوريين(حسب وزير الزراعة) فإنه يكفينا لإنتاج خبزنا حتى نهاية موسم الحصاد في نهاية شهر آب القادم.

وبهذا المعنى الخبز السوري بخير ومن يفتعل الازدحام بالأهمال وسوء الإدارة يجب أن يقصى، والمناطق التي تضخمت سكانياً يجب ألا يتم تجاهل كبرها وأنها بحاجة إلى كميات إضافية، علماً أن الازدحام بشكله الفوضوي المقيت عندنا مرض موجع جداً وآثاره على الروح مضنية.

بالتعاون مع الاتحاد الوطني لطلبة سورية.. انتهاء المرحلة الثانية من الورشات الحوارية التشاورية «شمل ٢»

وزير الشؤون الاجتماعية: الهدف من إطلاقها حوكمة هذا القطاع ليكون فاعلاً ومنتجاً وشفافاً أكثر

محمود الصالح

بمشاركة فاعلة من مختلف المحافظات في المرحلة الثانية من حوارات جلسات «شمل» أنهت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالتعاون مع الاتحاد الوطني لطلبة سورية أمس محاور ورشات العمل شمل٢ الهادفة إلى تطوير بيئة عمل المنظمات غير الحكومية والتي شهدت إقبالاً من العاملين في المجتمع الأهلي والمدني والمنظمات غير الحكومية الفاعلين على الأرض.

وتركز الحوار حول ثلاثة محاور (القطاع، الدور، التعريف، المفهوم) (الشراكة مع الحكومة في تنفيذ السياسات العامة على الأرض)، (الشراكات بين المنظمات غير الحكومية والقطاع الحكومي والخاص).

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل لؤي المنجد أكد أن المرحلة الثانية لحوار شمل تختلف بطبيعتها عن المرحلة الأولى التي كانت تنفيذية ونجم عنها مجموعة من الأنظمة والقرارات والبلاغات وأنظمة العمل الجاري نقاشها على الأرض حالياً في جميع مديريات الشؤون الاجتماعية والعمل مع المنظمات غير الحكومية، لتأتي شمل ٢ الآن على مستوى فكري مختلف للنظر إلى هذا القطاع وتحديد دوره في المجتمع.

وأكد أن الهدف من إطلاقها هو حوكمة هذا القطاع ليكون فاعلاً ومنتجاً وشفافاً أكثر، وأشار إلى أن مشاركة ممثلي المنظمات غير الحكومية والفرق التطوعية إلى الآن نوعية وإيجابية من حيث الأفكار والطروحات ومقترحات الحلول للصعوبات المطروحة.

وأشار المنجد للجهود المقدمة من كادر الوزارة بالشراكة مع الاتحاد الوطني لطلبة سورية لتنظيم هذا الحوار على مدى أربعة أشهر متواصلة، مشيداً بجهود المتطوعين والمشاركين الذين أتوا من عدة محافظات لإغناء هذا الحوار وصولاً لبناء مستقبل هذا القطاع بشكل مشترك بأيديهم وقناعاتهم وتجربتهم وعكسها على الأرض في كل القرارات وتوجهات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

وأشار إلى ضرورة وجود رؤية مشتركة بين العاملين بالقطاع (الأهلي، المدني والمنظمات غير الحكومية) والجهات الناظمة لهذا العمل لتتمكن من النهوض بهذا القطاع.

تركز الحوار في المحور الأول حول دور المنظمات غير الحكومية على الأرض وما الأدوار الإضافية التي يمكن أن تقوم بها، ما آليات التشبيك والتعاون بين المنظمات غير الحكومية وكيفية تحقيق أو بناء هذه التحالفات لتحقيق إثر إيجابي على الأرض وصولاً لهوية لهذا القطاع، وما آلية الربط بين هذا القطاع والقطاعات الحكومية والخاصة وكيف يمكننا إنشاء هذا التعاون بين المنظمات غير الحكومية للوصول لآليات عمل مختلفة؟

أما المحور الثاني من ورشات المناقشة فقد ركز على التقنيات والآليات والمحددات التي تعوق هذه المشاركة، وما الآليات والمعايير التي سيتم اعتمدها لتفعيل هذه المشاركة، سواء أكان جهة تقدير الاحتياج أو وضع خطة ثم وضع آليات التنفيذ ثم الرصد والتقييم والمتابعة؟

وتم تحديد مجموعة من النقاط التي تم التحاور بها على مدى يومين مع المجتمع الأهلي للوصول إلى صيغة مشتركة سيتم العمل عليها لتطوير الدليل الاسترشادي لإدماج المجتمع المدني في السياسات والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي.

وفي المحور الثالث تم التركيز على عدة نقاط هي الحوكمة كمبدأ، وما الحوكمة التي يجب أن نعمل عليها، وهل نحن جاهزون للدخول بهذا المحور أم لا، وهل هناك سياسات وقوانين تمنعنا من التقدم خطوة باتجاه الحوكمة أم لا، وفي حال وجود هذه السياسات هل لدينا القدرة على تعديلها، وكيف، وما التحديات التي تحد هذا القطاع من التطور باتجاه الحوكمة؟

كما ناقش المحور رؤية أهل القطاع، والصعوبات التي تواجهه بدءاً من مرحلة التوجه بالتراخيص، انتهاءً بالوصول لقانون سوري مناسب بأفكار متطورة، يناسب بيئتنا ويتلاءم مع الأدوات، ومع السياسات العامة.

الكلاب الشاردة تغزو شوارع حمص

السباعي: اللقاحات والأمصال محدودة التوفر وكل شهر يتعرض ١٠٠ مواطن للعض

حمص- نبال إبراهيم

يعاني أهالي عدة أحياء في مدينة حمص منها (الوعر والفردوس وكرم الزيتون ودير بعلبة وغيرها) انتشاراً للكلاب الشاردة في شوارع أحيائهم بأعداد كبيرة وخاصة خلال ساعات الليل، لافتين إلى الخطر الذي تشكله تلك الكلاب على الأهالي وخاصة الأطفال وتعرض العديد للعض خلال الفترات الماضية.

وطالب الأهالي الجهات المعنية في المحافظة بضرورة اتخاذ التدابير اللازمة للحد من ظاهرة انتشار الكلاب الشاردة، التي باتت تؤرقهم نظراً لانتشارها ووصولها إلى مداخل الأبنية مع صعوبة الحركة والتنقل خاصة خلال ساعات الليل والصباح الباكر.

بدوره أكد مدير مديرية النظافة في مجلس مدينة حمص عماد الصالح «للوطن» انتشار أعداد من الكلاب الشاردة في الحدود الإدارية لمدينة حمص وفي المناطق النائية والزراعية المحيطة بالمدينة، واتخاذ تلك الكلاب من بعض المقابر والأبنية والمنازل المهجورة والمهدمة مقرات ومساكن وأوكاراً لها، لافتاً إلى أن هذه المشكلة تزداد في أوقات محددة من السنة مع وجود مربي الأغنام على أطراف المدينة.

وعزا الصالح سبب زيادة عددها وقدومها إلى المدينة لقلة طعامها في محيط المدينة والجو المناسب حالياً لتكاثرها من جهة، ولعدم قيام الوحدات الإدارية المحيطة بالمدينة بمعالجتها والقضاء عليها قبل الوصول إلى الأحياء، علاوة على اتساع الأراضي الزراعية المحيطة بها وبساطة المعدات التي تمتلكها.

وأكد أنه في حال ورود أي شكوى من سكان الأحياء حول انتشار الكلاب في أحيائهم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة عن طريق التنسيق مع الجهات المختصة ولجان الأحياء للعمل على إبعادها عن مساكن الأهالي والمركز الثاني في مشفى تلكلخ الوطني بريف المحافظة، بالإضافة إلى وجود فرق طبية متخصصة ومتدربة بشكل جيد للتعامل مع حالات العض في ١٣ وحدة كلب أخرى موزعة على المراكز الصحية في المدينة والأرياف تعمل على استقبال مثل هذه الحالات وتقديم الإسعافات الأولية لها ومن ثم تحويلها إلى أحد المركزين الأساسيين في حال احتاجت حالته لذلك.

وعن مدى توافر اللقاحات والأمصال في حمص، قالت الدكتورة السباعي: إن كمية اللقاحات وأمصال الكلاب والأمصال الكزاز متوافرة حالياً ولكن محدودة وتنقطع بين الحين والآخر.

وأشارت السباعي إلى أن عدد المواطنين الذين يتعرضون للعض من الكلاب الشاردة يتراوح ما بين ٥٠ إلى ١٣٠ مواطناً بمعدل وسطي شهرياً، لافتة إلى أن عدد المواطنين الذين تعرضوا للعض منذ بداية العام الحالي وحتى تاريخه يقدر بحوالي ٥٠٠ مواطن.

ومدخلاً لقطعان الكلاب إلى المدينة.

من جانبها بينت رئيسة برنامج وحدة الكلاب في مديرية صحة حمص الدكتورة ندى السباعي لـ«الوطن» أنه يوجد مركزان رئيسيان في المحافظة لاستقبال المواطنين الذين يتعرضون للعض من الكلاب الشاردة يعملان على مدار الـ٢٤ ساعة، أحدهما في مشفى الباسل بحي كرم اللوز بالمدينة والمركز الثاني في مشفى تلكلخ الوطني بريف المحافظة، بالإضافة إلى وجود فرق طبية متخصصة ومتدربة بشكل جيد للتعامل مع حالات العض في ١٣ وحدة كلب أخرى موزعة على المراكز الصحية في المدينة والأرياف تعمل على استقبال مثل هذه الحالات وتقديم الإسعافات الأولية لها ومن ثم تحويلها إلى أحد المركزين الأساسيين في حال احتاجت حالته لذلك.

وعن مدى توافر اللقاحات والأمصال في حمص، قالت الدكتورة السباعي: إن كمية اللقاحات وأمصال الكلاب والأمصال الكزاز متوافرة حالياً ولكن محدودة وتنقطع بين الحين والآخر.

وأشارت السباعي إلى أن عدد المواطنين الذين يتعرضون للعض من الكلاب الشاردة يتراوح ما بين ٥٠ إلى ١٣٠ مواطناً بمعدل وسطي شهرياً، لافتة إلى أن عدد المواطنين الذين تعرضوا للعض منذ بداية العام الحالي وحتى تاريخه يقدر بحوالي ٥٠٠ مواطن.

استئناف العمل بالمرحلة الأولى من أوتوستراد حماة - سلمية

مدير فرع المواصلات الطرقية: بانتظار موافقة الحكومة لاستكمال المرحلة الثانية

حماة- محمد أحمد خبازي

استؤنف العمل مؤخراً في مشروع أوتوستراد حماة – سلمية بعد توقف العمل فيه خلال سنوات الحرب، بسبب الظروف الأمنية وخطف بعض العاملين فيه من مهندسين وفنيين وسرقة عدة آليات كانت تعمل في مساره، وبعد استتباب الوضع الأمني بالمحافظة، ليعود ويتعثر نتيجة بعض المعوقات.

مدير فرع المواصلات الطرقية بحماة خضر فطوم بيَّنَ لـ «الوطن»، أن المرحلة الأولى من المشروع طولها نحو ١٠ كم، ومن المشروعات المتعاقد عليها بعام ٢٠١١، واستؤنف العمل فيها بالعام ٢٠١٧.

وأوضح أن سبب التأخر بالتنفيذ كان وجود مجموعة من المعوقات في بداية المشروع بمنطقة الجاجية وطولها ٣ كم، وهي خطوط اتصالات ومياه وكابلات كهرباء بتوترات عديدة من العادية إلى المرتفعة، إضافة إلى منطقة متقاطعة مع موقع تل قصارين الأثري، التي اضطرتنا لتعديل مسار الطريق.

ولفت فطوم إلى أن العمل مستمر بوتيرة عالية في هذا المشروع، وقد تجاوزت نسبة التنفيذ لتاريخه ٩٥ بالمئة، حيث تم إنجاز نهائي لطبقة المجبول الزفتي الأساسي لطول المسار، ويبقى تنفيذ الطبقة النهائية.

وذكر فطوم أن العمل يتم بجدية لتأمين مستلزمات العمل وأدواته وفق الإمكانات المتاحة.

وأكد أن المرحلة الثانية من المشروع وطولها نحو ١٥ كم جاهزة كدراسة وقرار استملاك، والتنفيذ رهن بموافقة الحكومة على تنفيذ المشروعات الجديدة بخططها التنفيذية.

وأشار فطوم إلى أن محور طريق حماة- سلمية من أهم شرايين النقل الحيوية في تنقل قوافل النقل البرية وحركة المواصلات، عبر ربط المنطقة الساحلية والقسم الغربي من المنطقة الوسطى مع البادية والرقة والمنطقة الشرقية، إضافة إلى ربط مركز المحافظة مع منطقة سلمية وصولاً إلى الرقة ودير الزور، وقد أعدت المؤسسة آنذاك دراسة لتأهيل المحور بين مدينتي حماة وسلمية من طريق بمسلك واحد إلى أوتوستراد بمسلكين، وذلك بعد إجراء الدراسات والاستقصاءات اللازمة التي أظهرت ضرورة رفع مستواه.

وأهم هذه المؤشرات هي الغزارات المرورية العالية العابرة للطريق.

وقال: تم تقسيم المشروع البالغ طوله نحو ٢٥ كم إلى مرحلتين وتوقف العمل بسبب الحرب الإرهابية، وتم استئنافه بعد تحرير محيط الطريق من العصابات الإرهابية المسلحة، وتذليل وحل وتجاوز بعض الصعوبات والمعوقات التي كانت تعرقل المشروع.

ومنذ الشهر الأول من عام ٢٠١١، تم الاتفاق مع فرع الشركة العامة للطرق والجسور بحماة، على تنفيذ المرحلة الأولى من هذا المشروع، بقيمة كانت آنذاك أكثر من ٥٢٨ مليون ليرة، وبمدة تنفيذ ٣٦٥ يوماً، وقد بدئ العمل فعلياً بها بتاريخ ٢٠١١/٣/١٩. وفي عام ٢٠١٧ وبعد إجراء التوازن السعري أصبحت تكلفة هذه المرحلة من هذا المشروع نحو ٤ مليارات و٧٠٠ مليون ليرة.

وأضاف فطوم: ورغم كل العقبات والصعوبات في تأمين وسائل ومستلزمات العمل، فإننا مستمرون في استكمال المشروع حتى وضعه في الخدمة، والشروع بتنفيذ المرحلة الثانية فور توافر إمكانات التعاقد على تنفيذها.